

اقتصاد

توقعات باستحواذها على ٩٠٪ من السوق الاتصالات: تسمح باستيراد أجهزة خلوي فيها ميزة GPS

عبد الهادي شباط

أصبح امتلاك المزيد من المزايا في أجهزة الاتصال (الخلوي) الشغل الشاغل لدى شريحة واسعة من الناس وخاصة فئة الشباب التي وصل الحال لدى البعض منها إلى حد الهوس والتراكم كل يوم للحصول على جهاز أحدث وأكثر مزايا وربما ذلك يندرج كونها شعوباً مستهلكة وغير منتجة بل وأصبحت مجتمعاتنا عبارة عن أسواق تتنافس عليها الشركات لتصريف منتجاتها وهي لا تتبعد في حديثنا عن موضوعنا وهو ميزة GPS. علمت «الوطن» أن الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات راسلت كلاً من وزارتي الاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة حول السماح باستيراد وإدخال جميع أنواع الأجهزة الخلوية التي تحوي تحديد المواقع GPS شريطة الحصول على موافقة على النوع من الهيئة أولاً، وذلك عملاً بالإجراءات المتبعة من الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات والتعليمات بخصوص شروط استيراد وإدخال الأجهزة الخلوية وتنفيذاً لإجراءات اعتماد النوع المعمول به لدى الهيئة.

وفي تصريح لأحد المعنيين في الهيئة لـ«الوطن» أوضح أن هذا الإجراء يأتي في إطار رعاية العديد من المواطنين لإتلاك هذه الميزة المعمول بها لدى الكثير من الدول وأنه يأتي أيضاً لإنهاء حالة إدخال هذه الأجهزة بشكل غير قانوني وبالتالي استخدام الميزة بشكل مخالف والاستفادة من العائدات المالية لجمركة وترسيم هذه الأجهزة وعدم فواته على خزينة الدولة فهي في هذا الاتجاه تحقق ريعية ومصبر دخل إضافياً للخزينة.

كما أشار إلى أن المرسوم الخاص بتسوية مثل هذه المخالفات منح التجار ٣ أشهر لمراجعة مديريات ودوائر الجمارك المختصة للتصريح عن أجهزتهم وتسوية مخالفاتهم ودفع الرسوم الخاصة لقاء ذلك ومن ثم العمل بالجهاز مع ميزة GPS بشكل نظامي وقانوني من دون التعرض لأي مسائلة.

وفي هذا السياق أوضح أن العديد من المستوردين بدؤوا يتقدموا

وبالنسبة لدى الهيئة لأجهزة تشتغل على ميزة GPS لدراستها

وتشريع لأسعار الاستيراد متوقعاً في هذا المجال أن تكون

نسبة الأجهزة التي تحمل هذه الميزة تشكل نحو ٩٠٪ من حجم

الأجهزة المعروضة في السوق لكون معظم الأجهزة الحديثة

الذكية لديها هذه الميزة تلقائياً.

إعلان طلب عروض أسعار

يعلن المصرف الدولي للتجارة والتمويل

عن رغبته بطلب عروض أسعار بالظرف المغنوم لتقديم وتركيب نظام طاقة شمسية لفرع المصرف الكائن في مدينة حلب - ش. الملك فيصل - مقابل صالة مفروضات الأندلسية يتكون من:

- لواقظ الطاقة الشمسية (أنواح) استطاعة ١٨٠٠ واط.

- بطاريات بسعة ١٢٠٠ أمبير ساعي.

- أنفترت طاقة شمسية استطاعة ٢٠٠٠ واط.

على أن يتم إرسال العروض إلى ديوان الإدارة العامة الكائن في مبنى الإدارة العامة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل - شارع الباكستان - مقابل مطعم مرايا خلال مدة أقصاها نهاية دوام يوم الأربعاء ٢٠١٦/٨/٣١.

مع التأكيد على أن المصرف ليس ملزماً بإحالة العطاء إلا لمن تتوفر فيه الشروط الفنية الملائمة بغض النظر عن السعر.

للاستفسار وللحصول على دفتر الشروط الفنية الاتصال على:

هاتف: ٠١١٢٢٨٨٠٤٦٥ أو عن طريق الإيميل: Waheed.Saleh@ibtf.com.sy

إعلان طلب عروض أسعار

يعلن المصرف الدولي للتجارة والتمويل

عن رغبته بطلب عروض أسعار بالظرف المغنوم لتقديم وتركيب منظمات كهربائية باستطاعات مختلفة وفقاً يلي:

- مبنى الإدارة العامة - ش. الباكستان - مقابل مطعم مرايا: عدد 9 باستطاعة 20 kva.

- فرع المصرف- استراد درعا- مقابل التاون سنتر: عدد 3 باستطاعة 20 kva.

- منزل المصرف- استراد المزة- خلف بناء الفنانين - بناء شرف- ط أول في: عدد 3 باستطاعة 10 kva.

على أن يتم إرسال العروض إلى ديوان الإدارة العامة الكائن في مبنى الإدارة العامة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل - شارع الباكستان - مقابل مطعم مرايا خلال مدة أقصاها نهاية دوام يوم الأربعاء ٢٠١٦/٨/٣١.

مع التأكيد على أن المصرف ليس ملزماً بإحالة العطاء إلا لمن تتوفر فيه الشروط الفنية الملائمة بغض النظر عن السعر.

للاستفسار وللحصول على دفتر الشروط الفنية الاتصال على:

هاتف: ٠١١٢٢٨٨٠٤٦٥ أو عن طريق الإيميل: Waheed.saleh@ibtf.com.sy

إعلان طلب عروض أسعار

يعلن المصرف الدولي للتجارة والتمويل

عن رغبته بطلب عروض أسعار بالظرف المغنوم لإعادة تأهيل فرع المصرف الكائن في منطقة الحجاز - جانب فندق الشرق.

على أن يتم إرسال العروض إلى ديوان الإدارة العامة الكائن في مبنى الإدارة العامة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل - شارع الباكستان - مقابل مطعم مرايا خلال مدة أقصاها نهاية دوام يوم الخميس ٢٠١٦/٩/١.

مع التأكيد على أن المصرف ليس ملزماً بإحالة العطاء إلا لمن تتوفر فيه الشروط الفنية الملائمة بغض النظر عن السعر.

للاستفسار وللحصول على دفتر الشروط المتضمن (الكميات والنوع والمساحات) الاتصال على:

هاتف: ٠١١٢٢٨٨٠٤٦٥ أو عن طريق الإيميل: Waheed.saleh@ibtf.com.sy

وفقاً لما هو متوقع نتيجة لزيادة الطلب على القطع الأجنبي ولعودة النشاط التجاري، وأمام ترقب المضاربين لقرارات مصرف سورية المركزي لجهة تدخله في سوق القطع. وتضمن فضلية لو أن مصرف سورية المركزي يبقى على صمته الذي دام لمدة ثمانية أسابيع أو أكثر. لم يصدر خلاله الإقرار بإعادة تمويل المستوردات عن طريق المصارف العاملة المحول لها التعامل بالقطع الأجنبي الذي يعتبر قراراً صائباً بعيد للمصارف أحد المهام التي تدخل في أساس عملها، إلا أنه يؤخذ عليه أنه وحتى الآن قرار صوري لم يدخل حيز التطبيق فعلياً.

وفي السياق اعتبرت مصدر مصرفي أن سبب ارتفاع سعر الصرف يعود إلى قرار المصرف المركزي بتحويل التدخل وتمويل المستوردات إلى المصارف، التي حتى الآن لم تستطع البدء بالتنفيذ وبالتدخل مرة أخرى وتمويل المستوردات نتيجة لعدم صدور التعليمات التنفيذية الخاصة بالقرار، إضافة إلى قيام



المركزي بإيقاف التدخل وتمويل المستوردات عن طريق شركات الصرافة، وعلى الرغم من صوابية القرار إلى أنه سبب فراغاً في سوق القطع، في ضوء عجز المصارف عن البدء بهذه المهمة، والذي ترافق مع السماح باستيراد الأغلاف التي يتم دفع ثمنها بشكل فوري من التاجر الأمر الذي أدى إلى ازدياد الطلب على القطع وارتفاع السعر، منوهاً بأن وزارة الاقتصاد سهلت إجراءات الحصول على إجازة الاستيراد، التي تعتبر خطوة ثانية يجب أن يقدم عليها تسهيل عملية التمويل في المرحلة الأولى، ما كان يستوجب على المركزي تصدير القرار الخاص بالمصارف مع تعليماته التنفيذية قبل إيقاف التدخل عن طريق شركات الصرافة وقيل تسهيل منح إجازات التصدير. ووجد المصدر أنه على المركزي الإسراع في إصدار التعليمات التنفيذية، إضافة إلى تأمين موارد قطع للمركزي عن طريق دعم قطاع التصدير، ومن دون هذه الإجراءات سوف يتبدد خوف المضاربين من انخفاض سعر

فضلية لـ«الوطن»: قرار المركزي برفع سعر الدولار خاطئ

إلغاء مؤونة الاستيراد يدعم الإنتاج المحلي ويخفض التضخم

استيراد الأعلاف زاد الطلب على الدولار

من أي جهة كانت فهو مرتبط بحسب توافق القطع وقرارات الحكومة بدعم المستوردات حسب الاحتياجات.

ولفت فضلية إلى أن ما اتخذ من جملة قرارات سيساعد على تخفيض تكلفة الاستيراد بنسبة ملموسة وترويج أنشطة الاستيراد ما هو لازم ويساعد على تأمين مستلزمات الصناعة والزراعة والأنشطة الإنتاجية لأن الحكومة اتخذت جملة من القرارات تؤدي لدعم استيراد ما هو لازم وضروري لدعم الإنتاج المحلي.

مضيفاً إن هذه القرارات ستؤدي لاحقاً إلى تحريك عجلة الإنتاج وبالتالي سينخفض الاستيراد ما يساهم في تخفيض الأسعار باعتبار أنه لن تعود لاستيراد التضخم مع المستوردات لأننا كنا نقوم باستيراد السلع بالقطع الأجنبي وبالتالي نساهم في التضخم ولكن عندما تنتج السلعة نفسها محلياً فتصبح علاقتها بالدولار أقل شدة وبالتالي ينخفض التضخم. وكانت الحكومة قد أصدرت في الجلسة الأسبوعية الأخيرة عدة قرارات لمنع موافقات إجازات ورخص الاستيراد وإقرار آلية إجرائية لضبطها وتنظيمها بأربعة اتجاهات رئيسية تتضمن من خلالها السماح باستيراد الحاجات والمواد الأساسية والغذائية اللازمة لحياة المواطن اليومية، والسماح أيضاً باستيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي دعماً للإنتاج المحلي، ووقف استيراد المواد الكيماوية في ظل ظروف الحرب التي تشهدها البلاد، إضافة إلى إلغاء القرار الملحق بمؤونة الاستيراد من القانون ٦٠١ تشجيعاً وتسهيلاً لعمليات الاستيراد وتخفيف تكاليف وأعباء استيراد المواد.

الصرف ما سيؤدي إلى عودة الزيادة على الطلب وعودة الارتفاع لسعر الصرف. وفي السياق بين فضلية أن القرار الأخير الذي صدر من مجلس الوزراء بإلغاء مؤونة الاستيراد، هو قرار صائب تمت المطالبة به منذ سنوات وبالضبط منذ صدور القرار ٧٠٣/ الذي فرض مؤونة على المستوردات وفق قاضيتين ١-٠/ ب. وأشار فضلية إلى أن فرض المؤونة الأساس كان خاطئاً وما قامت به حكومة خسيس في البداية بتخفيض المؤونة إلى ٢٥٪ وفق نص القرار ٦٠١/ كان تصحيحاً للقرار الخاطئ، الذي اتخذ في فترة حكومة الحلقي، ولكنه لم يكن كافياً، وإلغاء المؤونة الآن يعتبر هو التصحيح الجذري.

وأوضح فضلية أن المؤونة هي عبارة عن رأس مال باليرة السورية لكي يتمكن التاجر من الاستيراد، وبالتالي هي مجرد تصميد لرأس مال إضافي لدى المستورد لزيادة تكلفة وأعباء الاستيراد، وأما موضوع تمويل المستوردات

أفكار «الحمو» لإنقاذ الصناعة.. الحد من الفساد.. إعادة تشغيل الشركات.. الاهتمام بالإدارات والكوادر

والأبحاث الصناعية من أخذ دوره المنوط به في خدمة الصناعة الوطنية بشكل عام والقطاع العام الصناعي لتطوير المنتجات الصناعية والتشبيك مع الجامعات ومراكز الأبحاث الأخرى. وأكد الوزير ضرورة معالجة وضع الشركات التي دمرها الإرهابيون وسرقوا محتوياتها من خلال إعادة دراسات جدوى، إما لجهة إعادة إحيائها بالنشاط نفسه بآلات وتقنيات حديثة أو تغيير نشاطها إذا لم يكن نشاطها السابق ذات جدوى. ومعالجة وضع الكوادر التسويقية في الشركات إما لجهة التدريب والتأهيل أو تزويد الشركات بكوادر جديدة ومنح الصلاحيات بما فيها التدخل في الإنتاج والتغلب والتعبئة والتسعير التي تمكنها من تسويق منتجات القطاع العام بكفاءة عالية.

الشركات التي لديها مشاريع ذات جدوى اقتصادية تمكن هذه الشركات من تحقيق قيم مضافة وأرباح في ظل عدم وجود منافسة كبيرة لمنتجات تفعيل عمل هيئة المواصفات وتأمين مقر وسط دمشق، وتوفير التجهيزات اللازمة لتمكين هذه الهيئة من عملها في إعداد وإصدار واعتماد المواصفات اللازمة للمنتجات الصناعية الوطنية، والعمل على رفع جودة منتجات القطاع العام والالتزام بموضوع اللمسات الأخيرة مع الاهتمام بموضوع التعبئة والتغليف ما يمكنها من المنافسة لجهة الجودة أسوة بمنتجات القطاع الخاص في السوق المحلية مع معالجة التشابكات المالية التي تعاني منها الشركات والمؤسسات بهدف توفير السيولة اللازمة لهذه الشركات لفتح جبهات عمل أو تطوير قدراتها الإنتاجية. إضافة إلى تمكين مركز الاختبارات

إضافة إلى ذلك بين أن هناك تصبأ في توفير الكوادر والكفاءات اللازمة والفنيين من مختلف التخصصات والمستويات التي تحتاجها الشركات الصناعية وخاصة في ظل النقص الحاصل في هذه الكوادر بسبب الهجرة وعدم توافر عوامل الأمان. وأشادت المذكرة إلى إعادة التوصل مع الشركة الصينية التي وقعت اتفاق تطوير مع شركة الإطرار بحماة وحل المشكلات التي تحول من البدء بتنفيذ مشروع التطوير، والتأكيد على إعادة النظر بواقع الشركات المتوقفة قبل الأزمة وإيجاد الحلول الناجعة لاستمرار موقعها وإعادة تشغيلها بصناعات جديدة متناسبة وظروف الإنتاج والتسويق وخاصة أن هناك جهوداً مع وزارة المالية لتوفير الاعتصامات اللازمة لمشاريع التطوير في الشركات، وخاصة

الوزارة لتمكين أصحابها من إعادة العمل والتشغيل، إضافة إلى أهمية تحويل الوزارة إلى وزارة سياسات صناعية لتكنيها من وضع إستراتيجيات للتنمية الصناعية في البلاد وإعادة العمل بمشاريع التطوير المتوقفة سعياً إلى إعادة تشغيل المنشآت الصناعية التي تصمرت جزئياً سواء في القطاع العام أو الخاص، وتأمين متطلبات إعادة التشغيل بتوفير التمويل اللازم لإعادة التشغيل وتوفير المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الأخرى، وخاصة أن أعداد هذه المنشآت غير قليل، وركز الوزير على إيجاد دعم الشركات والمنشآت العاملة وتوفير متطلبات العمل وتقديم التسهيلات اللازمة لمواصلة إنتاجها وتزويد السوق المحلية والجهات العامة بمنتجاتها بهدف الاعتصام عن الاستيراد ولحم الطلب على العملة الصعبة.

الوطن

الأموي: هناك اليوم ٢٨٠ فرصة استثمارية الأولوية فيها لمرحلة إعادة الإعمار

٧١٧ مشروعاً حالياً جمدت لأسباب مختلفة أبرزها أسعار الصرف والتراخيص الإدارية

القلاع: المستثمرون الأجانب رفقوا سعر الأراضي ١٠٠ ضعف قبل أن يجزموا حقائبهم



استخدام الاستمارة الذكية التي تخفي عن حضور المستثمر إلا أن ما يستوجب الحضور هو دفع الرسوم المطلوبة حيث لم تعتمد بعد طريقة الدفع الإلكتروني وقامت من جانب آخر بتوقيع اتفاقية مع أحد البنوك لإعطاء القروض للمستثمر الراغب بذلك وطرح المشاريع المتعززة على المهتمين للمشاركة بين المستثمرين في الإقلاع بها قائلة إن سورية رغم الأزمة إلا أنها ما زالت جاذبة للاستثمار مع تأثر المشاريع بالعدد والنوعية وانزياح بعض المشاريع باتجاه المناطق الأكثر أمناً وأشارت إلى وجود ٢٨ مشروعاً استثمارياً اليوم منها ثلاثة في حلب في النقل والزراعة والصناعة واطعة عام ٢٠١٠ عام ٢٠١٤ حيث شهدت زيادة ملحوظة في عدد المشاريع وقد دخل ١١ مشروعاً في عام ٢٠١٦ إلى حيز التنفيذ معظمها صناعية وأوصحت أن نسب التنفيذ للمشاريع لم تتغير قبل وخلال الأزمة.

بين المستثمرين حيث إن هناك من يقوم بتقديم الأرض أو المعمل للدخول في شراكة استثمارية مع آخرين وبدات الهيئة باعتماد الخريطة الاستثمارية الذكية والأكثر تفاعلية بعد توقيع اتفاقية مع الاستشعار عن بعد عبر إسقاط الفرص الاستثمارية مكانياً باستخدام غوغل مع البني التحتية المتوفرة للعراق وتفضي المدن الصناعية بصلاحيات الهيئة ولقفت إلى قيام الهيئة كذلك بالترويج للفرص الاستثمارية عبر تسويق المخطط والمركز وبحسب الاحتياجات والسوق المستهدفة وقد قامت الهيئة بحل الكثير من المشاكل المستعصية وخاصة مشاكل الكهرباء للعديد من المشاريع العاملة عبر المتابعة الميدانية مبينة أن هناك نحو ٧١٧ مشروعاً حالياً قيد التنفيذ وقد جمدت لأسباب مختلفة أبرزها أسعار الصرف والتراخيص الإدارية وغيرها من المشاكل.

ولقفت إلى توفير بعض الخدمات إلى الاستثمار مثل التسجيل للمشروع من أي مكان عبر

الجاموس ذي اللون الأسود ولا تعرف من أين يأتي ونستورد السكر من كل أنحاء العالم بعد أن كان لدينا خمسة معامل تنتج السكر ولا نستورد إلى الجزء اليسير منه وكنا مكثفين من العلف إلا من بعض المنمات التي نستورد قسماً منها وابات الدجاجة اليوم تأكل المستورد. مدير عام هيئة الاستثمار السورية إنباس الأموي بينت أن الهيئة تقوم بتجديد الفرص الاستثمارية بشكل مستمر حيث يوجد اليوم ٢٨٠ فرصة استثمارية الأولوية فيها لمرحلة إعادة الإعمار وقامت بتطوير الخريطة الاستثمارية عبر تقديم دراسات جدوى أولية تدعم المستثمر في عملية اتخاذ القرار المناسب كإشراك تسهل العمل الاستثماري إضافة إلى القيام بتقييم واقع الأعمال والجديد منذ شهر كان إعطاء الموافقة الأولية للمشروع الاستثماري بعد الحصول على التراخيص الإدارية المطلوبة وهناك خدمة جديدة ذلك من خلال فتح نافذة طرح شركات

الوطن

قال رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق: إن قانون الاستثمار وبعد تسع سنوات بات بحاجة إلى إعادة النظر بمضمونه خاصة بعد أن طرأ الكثير من المستجدات خلال السنوات الخمس الأخيرة وضرورة تكيفه بما يتناسب مع الحالة التي آلت إليها الاستثمارات في سورية الكبيرة منها والصغيرة والمتوسطة الداخلية والخارجية قائلاً إن ما يهتما أكثر المستثمر المحلي الداخلي ولا تريد من ينص خيرات هذا البلد ويجزم حقائبه للعودة من حيث أتى مشيراً إلى أن المستثمر الخارجي دخل خلال فترة من الفترات ولم يشتر أرضاً بل منحوه أرضاً لإقامة مشروعه الاستثماري ليؤوم أصدقاؤه بعد ذلك بشرأء ما حول أرضه من أراضٍ حيث ارتفعت أسعارها ثم باعوا هذه الأراضي في الوقت المناسب ومن دفع الثمن المواطن السوري وقد كان اليوم ١٠ آلاف ليرة تم أضيف بعد هذه العمليات صفراًن إلى ثمن هذه الأراضي إضافة إلى أخذ العمالة الماهرة التي خسرها بلداً وقد تعلم هؤلاء من كيسان وأعمالنا ومن جهندا حتى صاروا مستثمرين ناجحين إضافة إلى ذلك كانت حوالاتهم مسومة وكان من حقهم استرداد قيم هذه الحوالات قبل خروجهم من سورية.

وأضاف القلاع نحن في الغرفة وعلى الرغم من أننا تجار إلا أننا مهتمون بالاستثمار الزراعي والحيواني توفير القطع الأجنبي حيث يتنا حالياً نستورد الطحين ونأكل لحم